وزارة العمل الأمريكية

الاستنتاجات بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال لعام 2019

اليمن

حقق اليمن في عام 2019 تقدماً ضئيلاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. وأحرزت حكومة جمهورية اليمن تقدماً في تنفيذ خطة العمل التي وضعتها لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال من جانب القوات المسلحة اليمنية عن طريق تعيين 90 نقطة مركزية لحماية الأطفال ضمن القوات المسلحة اليمنية وتدريب 40 منها للتعرف على الأطفال ضمن صفوفها. بالإضافة إلى ذلك، أطلقت الحكومة سراح 25 طفلا كانت قوات الحوثي قد جندتهم وأسرتهم فيما بعد، وأحالتهم إلى مركز الرعاية في مأرب لإعادة التأهيل. وعلى الرغم من تلك المبادرات لمعالجة عمالة الأطفال، إلا أن اليمن حصل على هذا التقييم بسبب استمراره في تطبيق الممارسات التي أدت إلى تأخير التقدم في مجال القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. وعلى الرغم من جهود الحكومة لمكافحة تجنيد الأطفال، هناك أدلة على قيام القوات المسلحة الحكومية بتجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال العدائية بما يتعارض مع القانون اليمني. علاوة على ذلك، أخفقت الحكومة في بذل الجهود لمعالجة التمييز في المدارس ضد الأطفال من مجتمع المهمشين، مما يؤدى إلى تعرضهم بشكل متزايد لعمالة الأطفال. ينخرط الأطفال في اليمن في أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي التجاري، ويرجع ذلك في بعض الأحيان للإتجار بالبشر والنزاع المسلح، بما في ذلك من جانب قوات الحوثي المتمردة وغيرها من الجماعات المسلحة. كما ينخرط الأطفال في عمالة الأطفال في صيد الأسماك. وبينت البحوث أنه فيما عدا تجنيد الأطفال، لا تتوفر أدلة على وجود سياسة تتعلق بأسوأ أشكال عمالة الأطفال، مثل الاستغلال الجنسي التجاري والإتجار بالأطفال.

وبناءً على التقارير الواردة، فقد تم تحديد الإجراءات المقترحة التي من شأنها تعزيز القضاء على عمالة الأطفال في اليمن.

المجال	الإجراء المقترح	السنة (السنوات) المقترحة
إطار العمل القانوني	الانضمام لبروتوكول باليرمو الخاص بالإتجار بالأشخاص.	2019 – 2013
	ضمان الحظر الجنائي للعمل القسري.	2019 – 2015
	ضمان تجريم الإتجار بالأطفال، بما في ذلك تجنيدهم، وإيواؤهم، ونقلهم، وتحويلهم، واستلامهم لأغراض العمل القسري والاستغلال الجنسي التجاري.	2019 – 2015
	التأكد من أن القانون شامل بما فيه الكفاية لحظر استخدام الأطفال في البغاء واستخدام وجلب وعرض الأطفال لأغراض وممارسات إباحية.	2019 – 2015
	ضمان حظر القانون جنائياً لتجنيد الأطفال تحت سن 18 من جانب الجماعات المسلحة من غير الدول.	2019 – 2016
	رفع الحد الأدنى لسن العمل إلى نفس سن التعليم الإلزامي.	2019 – 2018
الإنفاذ	إنفاذ القوانين التي تحظر انضمام الأطفال أقل من سن 18 سنة للقوات المسلحة اليمنية، بما في ذلك تطبيق إجراءات فعالة للفحص والتحقق من السن، واستبعاد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة في القوات المسلحة اليمنية والميليشيات الموالية للحكومة من المشاركة في القتال.	2019 – 2018

المجال	الإجراء المقترح	السنة (السنوات) المقترحة
	ضمان توافر القدرات والإمكانات لدى مفتشية العمل لتطبيق قوانين العمل، بما في ذلك إعادة تأسيس آلية لتلقي الشكاوى المتعلقة بعمالة الأطفال.	2015 – 2019
	التحديد الاستباقي والتحقيق في حالات الاسترقاق الوراثي ومعالجتها.	2018 – 2019
	ضمان توفر التمويل المناسب لدى مفتشي العمل وحصولهم على التدريبات اللازمة للقيام بعمليات التفتيش.	2009 – 2019
	ضمان قيام السلطات بتنفيذ إجراءات الحماية الخاصة بالحد الأدنى لسن العمل في كافة القطاعات التي تنتشر فيها أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك الزراعة والعمل المنزلي.	2009 – 2019
	ضمان قيام وكالات إنفاذ القانون الجنائي بتطبيق القوانين الخاصة بعمالة الأطفال ونشر المعلومات عن أنشطة الإنفاذ.	2015 – 2019
التنسيق	التأكد من أن جميع هيئات التنسيق قادرة على تنفيذ كافة المهام التي يُعتزم إسنادها إليها.	2017 – 2019
سياسات الحكومة	تبني سياسة تعالج كافة أسوأ اشكال عمالة الأطفال ذات الصلة، مثل الاستغلال الجنسي التجاري والإتجار بالأطفال.	2009 – 2019
البرامج الاجتماعية	توسيع نطاق البرامج لتحسين حصول الأطفال المتكافئ على التعليم، لا سيما بالنسبة للأطفال الناجين من الاسترقاق الوراثي والأطفال من فئة المهمشين.	2013 – 2019
	وضع برنامج لإعادة تأهيل وإعادة دمج الأطفال المنخرطين في النزاع المسلح والأطفال المنخرطين في أنماط أخرى من أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي التجاري وصيد الأسماك.	2011 – 2019